اقتصاد

لبنان: بنود ثقيلة بآخر جلسة للحكومة

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

يعقد مجلس الوزراء اللبناني، اليوم الجمعة، جلسته الأخيرة برئاسة الرئيس ميشال عون في قصر بعبدا الجمهوري، قبل أن يتحوَّل إلى تصريف الأعمال مع انتهاء ولاية مجلس النواب في 21 مايو/أيار الجاري، وذلك في ظل خشيةٍ شعبية من «تمريراتٍ مشبوهة» تفاقم معاناتهم، خصوصاً أنَّ جدول الأعمال يتضمّن 133 بنداً في رقم قياسي غير مسبوق لحكومة نجيب ميقاتي.

وخُصِّصت 45 بنداً من أصل 133 لطلبات سلفات ونقل اعتمادات بمبالغ ضخمة لدولة مفلسة، وفق تصريحات أخيرة لنائب رئيس الوزراء سعادة الشامي، ما يطرح تساؤلات كثيرة حول كيفية تأمين هذه الاعتمادات، فضلا عما إذا كانت ستُخصَّص جلسة أخرى لاستكمال بحث هذه البنود، وما تتطلبه من وقتٍ للمناقشة، وكأنها إشارة إلى أن فترة تصريف الأعمال ستطول، وفق محللين. ومن بين البنود المطروحة الموافقة على مشروع مرسوم يرمي إلى إعطاء سلفة خزينة بقيمة 350 مليار ليرة إلى هيئة أوجيرو الحكومية، التي تدير قطاع الاتصالات والإنترنت في لبنان، لتغطية النفقات والمستلزمات الأساسية لتشغيل وصيانة الشبكة الثابتة لتأمين استمرارية عمل قطاع الاتصالات. كما تتضمن البنود طلب وزارة الصحة العامة إعطاء المستشفيات الحكومية سلفة خزينة بقيمة 14 مليار ليرة، لتسديد المساعدة المالية للمستخدمين والعاملين في المستشفيات، وطلب وزارة المال 10 ملايين دولار لتأمين تمويل استمرار العمل في إدارة المعلوماتية لديها، وطلب وزارة الطاقة والمياه الموافقة على إعطاء سلفة خزينة بقيمة 288 مليار ليرة لصالح مجلس الإنماء والإعمار، تخصص لدفع متأخرات عقود صيانة وتشغيل منظومات الصرف الصحي وتغطية هذه العقود حتى نهاية العام الجاري. وتقول المحامية في رابطة المودعين دينا أبو زور، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «هناك محاولات لتمرير بنود معطلة خلال الفترة الماضية أو كانوا يعوّلون على تأجيلها ثم بلورتها»، معتبرة أن الجلسة المقررة بمثابة «نفض الأيدي، وبأنهم قاموا بما عليهم». وتضيف أبو زور «نحن أمام آخر 133 تمريقة يحاولون تمريرها قبل أن تتحول الحكومة إلى حكومة تصريف أعمال». وتقول «لا نعلم على أي أساس تُطرح أرقام ومليارات وتفتح اعتمادات، بينما الدولة فعلياً غير قادرة على تأمين 0% من أبسط الأمور لتسيير قطاعات معينة، أم إنهم يريدون استنزاف أموال المودعين التي لم نعد نعرف مجموعها ولا أرقام دقيقة تصدر بشأنها من مصرف لبنان، فهل هم يعوِّلون على هبات أو خطة التعافي، الصورة لم تعد واضحة».

وتتابع المحامية في رابطة المودعين: «هناك انفصال تام عن الواقع المالي، والميزانية المطلوبة تتخطى قدرة بلد يعيش أسوأ أزماته الاقتصادية والمعيشية، والبنود المطروحة تحتاج إلى دراسة مطوَّلة لا تمريرها في آخر جلسة». وتلفت إلى أن هناك الكثير من النقاط والبنود التي، وإن وافق عليها مجلس الوزراء، يجب أن تمرّ بمراحل أخرى، سواء بنشرها في الجريدة الرسمية أو إحالتها إلى البرلمان واللجان النيابية وغير ذلك، لأن المسار مرتبط ببعضه.

هبوط قياسي للروبية الباكستانية

تراجعت عملة باكستان إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق في التعاملات اليومية مقابل الدولار الأميركي، أمس الخميس، بعد يوم من بدء حكومة رئيس الوزراء شهباز شريف مفاوضات مع صندوق النقد، لإحياء اتفاق قرض بقيمة 6 مليارات دولار للدولة التي تواجه أزمة مالية حادة ويتخوف من عجزها عن سداد ديونها.

وأعلن البنك المركزي الباكستاني تراجع العملة لتصبح قيمة الدولار الواحد 200 روبية، بانخفاض بلغت نسبته 13%، وفق وكالة أسوشييتد برس. وهذا القرض معلق منذ الإطاحة بحكومة رئيس الوزراء السابق عمران خان في إبريل/ نيسان الماضي.

وكانت باكستان وصندوق النقد قد وقعا على اتفاق القرض عام 2019، لكن تحفظ الصندوق على تأخير باكستان في تنفيذ شروط التمويل، حال دون صرف الأموال.

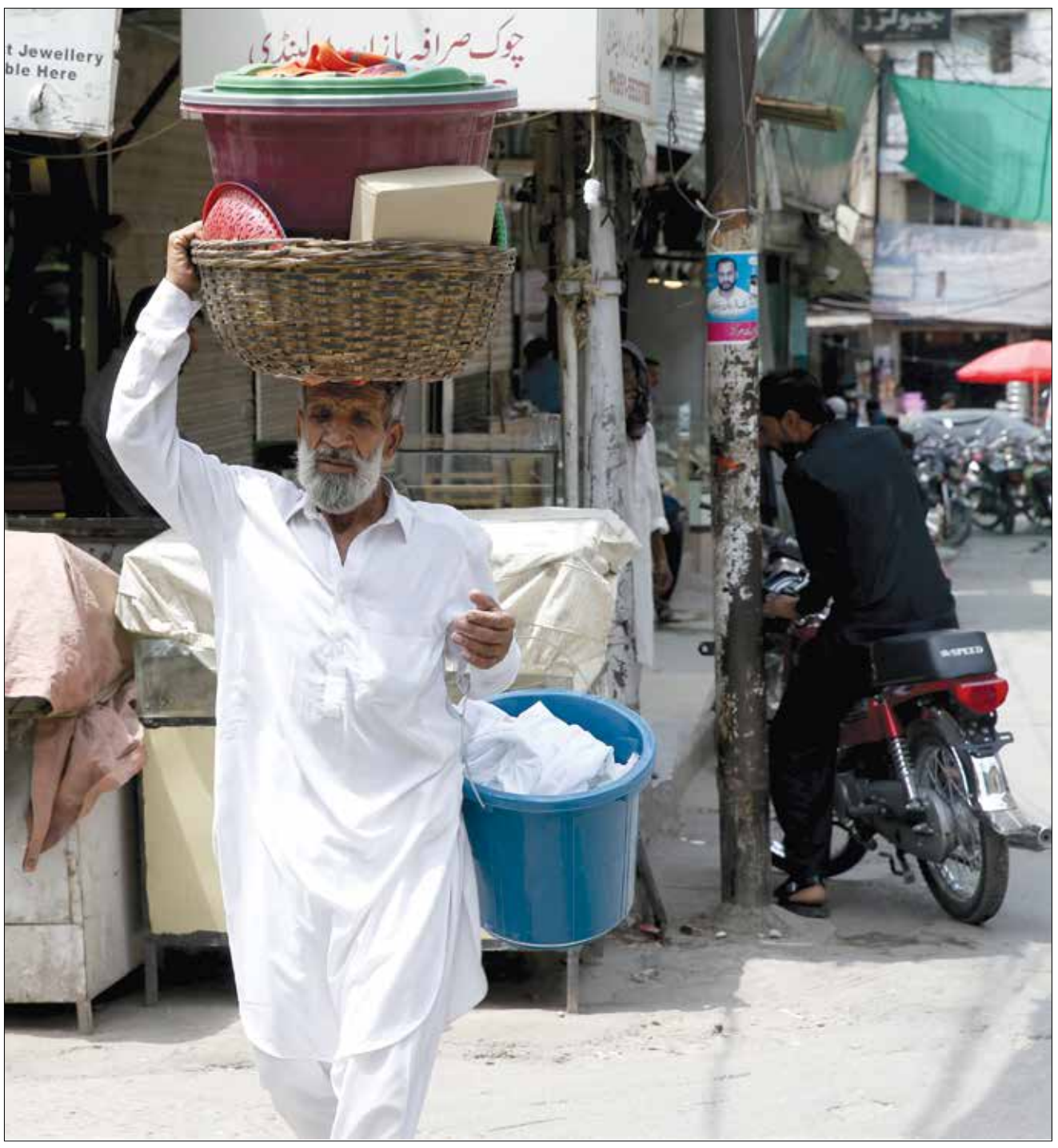

(محمد سميح اوغورول/الأناضول)

أخبار مختصرة

اتفاقات لتصدير نفط كردستان العراق

طلبت وزارة النفط العراقية من شركات النفط والغاز العاملة في إقليم كردستان، توقيع عقود جديدة مع شركة التسويف المملوكة للدولة «سومو» بدلاً من حكومة الإقليم، في محاولة جديدة للسيطرة على الإيرادات من الإقليم شبه المستقل.

كان وزير النفط العراقي إحسان عبد الجبار، قد قال في السابع من مايو/ ايار الجاري، إن وزارة النفط ستبدأ تنفيذ حكم المحكمة الاتحادية الصادر في فبراير/ شباط، والذي اعتبر الاسس القانونية لقطاع النفط والغاز في إقليم كردستان غير دستورية بعد فشل محادثات مع حكومة الإقليم. وعينت وزارة النفط العراقية شركة المحاماة الدولية «كليري جوتليب ستين اند هاملتون» للتواصل مع شركات النفط والغاز العاملة في إقليم كردستان «لبدء مناقشات بحيث تتوافق عملياتها مع القانون العراقي المعمول به»، وفق رويترز.

قفزة في تكاليف الغاز بتونس

قال مدير الانتقال الطاقي في وزارة الطاقة التونسية بلحسن شيبوب، إنّ فاتورة شراء الغاز الطبيعي المحلي والاجنبي، قد تصل هذا العام الى نحو 2,6 مليار دولار، مقارنة مع 1,5 مليار العام الماضي، بزيادة تتجاوز نسبتها 73%. اوضح شيبوب في تصريحات لوكالة رويترز، امس الخميس، ان فاتورة عمليات شراء تونس للغاز من سوناطراك الجزائرية تقدر هذا العام بنحو مليار دولار، ولكنها قد تصل إلى 1,5 مليار دولار في ظل الارتفاع الحادّ للأسعار العالمية.

ارتفاع طلبات إعانة البطالة الأميركية

ارتفع عدد الاميركيين الذين قدموا طلبات جديدة للحصول على إعانات بطالة بشكل غير متوقع الاسبوع الماضي، لكن سوق العمل لا تزال تشهد نقصا في العمالة، مع تسجيل عدد الاميركيين على قوائم العاطلين في اوائل مايو/ ايار الجاري ادنى مستوى منذ عام 1969.

احتياطي مصر والدعم الخارجي

مصطفى عبد السلام

خرجت من مصر 20 مليار دولار في صورة أموال ساخنة خلال الربع الأول من العام الجاري، وفق تصريحات رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، بداية هذا الأسبوع، منها نحو 15 مليار دولار هربت في مارس/آذار و3 مليارات في فبراير/شباط، وزادت موجة الهروب عقب اندلاع الحرب الأوكرانية، وإعلان الفيدرالي الأميركي التوجه لزيادة سعر الفائدة في إطار مكافحة خطر التضخم. المبالغ الضخمة التي هربت من مصر خلال فترة وجيزة أدت إلى فقدان الاحتياطي نصف قيمته، وبسبب مخاطر التهاوي الشديدة على الاقتصاد المصري، سارعت الحكومة لإقناع داعمين إقليميين بضرورة ضخ سيولة عاجلة في الاحتياطي، وبالفعل حصلت على ما يقرب من 13 مليار دولار من الدعم النقدي الخليجي حتى الآن، وجاء الدعم في صورة ودائع واستثمارات، وتوزعت بين 5 مليارات دولار وديعة من السعودية، و5 مليارات من الإمارات، و3 مليارات من قطر. أتحدث هنا عن ضخ سيولة نقدية واستثمارات سريعة، لا عن استثمارات مباشرة أخرى طويلة الأجل وعدت الدول الثلاث بضخها في وقت لاحق في شرايين الاقتصاد المصري عبر صناديقها السيادية، وتقدر قيمتها بنحو 20 مليار دولار.

ووفق توقعات بنك غولدمان ساكس، ستحصل مصر أيضاً على تمويلات خليجية في صورة دعم إضافي جديد بقيمة 10 مليارات دولار على المدى المتوسط. وإذا ما أضفنا إلى تلك الأموال التي ضُخّت بالفعل، القرض القادم من صندوق النقد الدولي الذي تراوح قيمته بين 3 و5 مليارات دولار، فإننا هنا نتحدث عن إجمالي تدفقات نقدية من الخارج تزيد على 30 مليار دولار، خاصة إذا ما أضفنا إليها حصيلة الأذون الدولارية بمليار دولار وسندات يوروبوند و500 مليون دولار قيمة سندات ساموراي، وإيرادات سيادية أخرى، وهي مبالغ ضخمة ستُضاف إلى احتياطي البلاد الذي سيُعاد بناؤه كما جرى بعد نوفمبر 2016.

السؤال هنا: هل تظل مصر تعتمد على الخارج في إعادة بناء الاحتياطي ومنها قروض صندوق النقد، وهل سيواصل البنك المركزي سياسة الاعتماد على الأموال الساخنة في توفير سيولة للسوق والبنوك، وهي السياسة التي ثبتت فداحة كلفتها؟

إذا واصلنا تلك السياسة المعتمدة على الخارج، لا الموارد الذاتية، فإن قيمة العملة المحلية ستواصل تراجعها عاماً بعد آخر، وخاصة مع وجود فجوة تمويلية قدرت بأكثر من 17,6 مليار دولار في العام المالي الماضي 2022/2021، وكل عام نصحو على قرار جديد بخفض قيمة الجنيه وإجراء تعويم جزئي أو كلي حسب حجم الأزمة التي يمرّ بها الاقتصاد والمالية العامة في ذلك الوقت.

ماسك يتكبد 12,3 مليار دولار بسبب تغريداته

نيويورك ـ **العربي الجديد**

تكبد الملياردير الأميركي إيلون ماسك ، خسائر بأكثر من 12 مليار دولار، بعد أن أمضى يوم الأربعاء الماضي، في نشر تغريدات جريئة على موقع تويتر، أعلن فيها تحوّل توجّهه السياسي من ديمقراطي إلى جمهوري، وسفّه المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في أميركا. وتراجعت أسعار أسهم شركة «تسلا» لصناعة السيارات الكهربائية، إلى أدنى مستوى لها خلال العام الحالي في أعقاب هذه التغريدات، لتمحو بذلك 12,3 مليار دولار من ثروته، فيما وسّعت أسهم «تويتر» التي عرض شرائها، نطاق هبوطها. وإجمالاً، خسر ماسك 49 مليار دولار منذ إطلاق عرضه لشراء «تويتر» خلال الشهر الماضي، ويعود ذلك جزئياً إلى هبوط السوق على نطاق أوسع وتزايد قلق المستثمرين في «تسلا» إزاء طريقة توفير التمويل لعرضه لشراء عملاقة وسائل التواصل الاجتماعي. ورغم هذه الخسائر، لا يزال ماسك، البالغ من العمر 50 عاماً، أغنى شخص في العالم، بثروة تصل قيمتها إلى 209,9 مليارات دولار، حسب مؤشر «بلومبيرغ» للمليارديرات. وتقلصت ثروته بـ60,4 مليار دولار خلال العام الحالي، ليأتي بذلك بعد الملياردير الصيني الكندي تشانغبينغ زاو مؤسسة منصة «بينانس» لتداول العملات الرقمية، الذي فقد 81 مليار دولار، وجيف بيزوس مؤسس شركة أمازون، الذي انخفضت ثروته بـ62 مليار دولار.

علا صوت ماسك بشكل متزايد منذ أن تقدم بعرضه لشراء «تويتر» بقيمة 44 مليار دولار. إذ لم يكن يوم الأربعاء الماضي حالة استثنائية، وفق بلومبيرغ. وغرَّد الملياردير الأميركي بأن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة «احتيال»، عقب خروج «تسلا» من مؤشر «ستاندرد أند بورز غلوبال» الذي يتعقب الشركات حسب امتثالها للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتعجب في تغريدة قائلاً: «صُنِّفَت شركة (إكسون) من بين أفضل عشر على مستوى العالم من حيث الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة من قِبل (ستاندرد أند بورز 500)، فيما لم تدرج شركة (تسلا) بالقائمة!».

وفي تغريدة منفصلة، قال ماسك إنه كان يؤيد الديمقراطيين في الماضي لأنهم «كانوا (في الغالب) الحزب الأطيب»، لكنه غيّر رأيه حالياً. وأوضح: «لقد باتوا حزباً للانقسام والكراهية، لذا لم يعُد في إمكاني تأييدهم بعد الآن، وسأصوت للحزب الجمهوري».

طاقة

أموال ليبيا... مخاوف من سيناريو النفط مقابل الغذاء

تقترب أزمة الصراع على مداخيل ليبيا من منعطف خطير، إذ بات سيناريو «النفط مقابل الغذاء» غير مستحيل وفق محللين، بعد أن دعمت الولايات المتحدة تجميد عائدات بيع الخام في الخارج

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

تبدو واشنطن حريصة على استغلال ورقة الإيرادات النفطية الليبية أكثر من أي وقت مضى، لا سيما في ظل مساعيها إلى تأمين استمرار تدفقات الخام إلى السوق العالمية لتهدئة الأسعار، بالتزامن مع تحركاتها الواسعة لحظر النفط الروسي، بينما يحذر خبراء اقتصاد ليبيون من توجه غربي لفرض «برنامج النفط مقابل الغذاء» على ليبيا بذريعة إنهاء الصراع الدائر على السلطة، ما سيكون له تأثير كارثي على معيشة الليبيين لوضع ثروات البلاد تحت الوصاية الخارجية. وسبق أن طبقت الأمم المتحدة برنامج النفط مقابل الغذاء مع العراق، بمقتضى قرار صادر عن مجلس الأمن في عام 1995، إذ سمح للعراق بتصدير جزء محدد من نفطه، ليستفيد من عائداته في شراء الاحتياجات الإنسانية لشعبه، تحت إشراف دولي، بعد فرض عقوبات اقتصادية عليه بعد تحرير الكويت. وجرى فرض هذا البرنامج حينما ساور مجلس الأمن القلق بشأن استمرار معاناة السكان المدنيين من الشعب العراقي، نتيجة الجزاءات الشاملة التي فُرضت على العراق، في أغسطس/آب 1990، بسبب غزو صدام حسين الكويت، فأصدر مجلس الأمن، في إبريل/ نيسان 1995، القرار 986، الذي يتضمن صيغة النفط مقابل الغذاء، لكن الكثير من الفساد شاب صفقات هذا البرنامج وطاول مسؤولين في الأمم المتحدة وفق تقارير دولية.

ومع تأزم الوضع في ليبيا وامتداد الصراع بشكل متكرر إلى إنتاج النفط وعائداته، يحذر محللون اقتصاديون من استغلال الأطراف الخارجية هذا الوضع لفرض سيناريو «النفط مقابل الغذاء». ويشكل قطاع الهيدروكربونات العمود الفقري للاقتصاد الليبي، إذ تمثل صادرات النفط غالبية الإيرادات الحكومية وأكثر من 95% من عائدات التصدير. ووفق قراءة أستاذ الاقتصاد في جامعة مصراتة عمر زرموح لـ«العربي الجديد»، فإنه «يبدو أن هناك خطة دولية تزعم المحافظة على النفط الليبي، إذ بلوح في الأفق سيناريو برنامج النفط مقابل الغذاء الذي طُبق على العراق في سنوات ماضية. هذا الأمر سوف يجر ليبيا إلى مزيد من الفقر والتخلف والتعاسة، لذا لا بد من الوقوف صفاً واحداً مثل هذه التحركات وعدم السماح بها».

ومنتصف مايو/ أيار الجاري، قالت السفارة الأميركية في طرابلس إنها تدعم «التجميد المؤقت» لعائدات النفط الليبي في حساب المؤسسة الوطنية للنفط لدى البنك الليبي الخارجي، حتى يتم التوصل إلى اتفاق بشأن آلية لإدارة الإيرادات.

وصدر الموقف الأميركي بعد أيام من إعلان رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب فتحي باشاغا إعادة فتح حقول وموانئ نفطية أغلقها مناصرون لحكومته، وطالبوا في المقابل بتسليم حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة السلطة لحكومة باشاغا، وانتهاج «سياسة شفافة وعادلة في توزيع الإيرادات النفطية على المدن والمناطق».

> تمتلك ليبيا احتياطيات نفطية بنحو 48,4 مليار برميل

وقالت السفارة الأميركية في بيانها إن «استعادة إنتاج النفط الليبي أمر مهم للشعب الليبي والاقتصاد العالمي»، موضحة أن الاتفاق على آلية لإدارة شفافة لعائدات النفط «أمر ضروري من أجل تحقيق ذلك». وأكدت ضرورة أن «تتضمن الآلية اتفاقاً على النفقات التي تكتسي أولوية، وكذلك تدابير الشفافية، وخطوات لضمان الرقابة والمساءلة».

وسبق أن تعرضت الإيرادات النفطية للاحتجاز من جانب مؤسسة النفط نهاية 2020 في حساباتها لدى المصرف الليبي الخارجي، مبررة ذلك حينها بانتظار الوصول إلى تسوية سياسية شاملة بين حكومة الوفاق الوطني في طرابلس وقتها والكيانات الموازية شرقي البلاد. لكن المؤسسة أنهت الحجز على الإيرادات وأفرجت عن 7,76 مليارات دولار كانت مجمدة أربعة أشهر و14 يوماً. وتتصاعد المخاوف من اختلاف المشهد هذه المرة، لا سيما في ظل حاجة أميركا البالغة للسيطرة على صنبور النفط في ليبيا خلال حرب الطاقة التي تخوضها ضد روسيا، والرغبة في إبقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة لتضرر الاقتصاد الأميركي من الأسعار المرتفعة التي تدفع التضخم إلى أعلى مستوى في أكثر من أربعة عقود، ما يضعف كثيراً من شعبية الرئيس جو بايدن.

يقول الخبير الاقتصادي الليبي عبد الحكيم عامر غبث، لـ«العربي الجديد»، إنه «رغم الصراع الدائر في ليبيا، فإن إيرادات النفط لا تزال تصل إلى المصرف المركزي، والذي بدوره يمول معظم أوجه الإنفاق الحكومي، من رواتب ودعم وعلاج، لكن كل هذا سيختفي في حالة وضع اليد على الإيرادات تحت أي مسميات، فالضحية سيكون المواطن بسبب الفساد».

بدوره، يرى الخبير الاقتصادي الليبي محمد الشيباني أن «ليبيا أمام خيارين لا ثالث لهما: الأول تجميد الإيرادات النفطية وتكرار مشهد 2020 إلى حين الوصول إلى حل بشأن صراع البرلمان مع حكومة الدبيبة، والأمر الآخر يتعلق بالنفط مقابل الغذاء وسوف يكون خياراً مؤلماً للشعب الليبي، فالأمر سبق تطبيقه مع العراق، والحكومة العراقية اضطرت آنذاك لتمريره للتخفيف من آثار الحصار، لكن التجربة يشوبها الكثير من الفساد».

ويقول الشيباني لـ«العربي الجديد» إن «النفط لن يُقفل مجدداً، ومصلحة الغرب استقرار الوضع النفطي في ليبيا لارتباطه بأسواق الطاقة العالمية في ظل التداعيات التي خلفتها الأزمة الأوكرانية، ومن بينها العقوبات المفروضة على النفط الروسي، خصوصاً أن الدول الأوروبية تسعى إلى بدائل للطاقة الروسية بدعم أميركي واسع». ومن المتوقع أن يعود إنتاج النفط في ليبيا إلى معدلات ما قبل الإغلاق الأخير من قبل موالين لباشاغا الذي استمر نحو ثلاثة أسابيع، حيث كانت تنتج نحو 1,2 مليون برميل يومياً. وكانت مؤسسة النفط الليبية قد قالت إنها تستهدف زيادة الإنتاج إلى 1,45 مليون برميل يومياً بنهاية 2022، و1,6 مليون برميل يومياً بحلول 2023، وصولاً إلى 2,1 مليون برميل يومياً في السنوات المقبلة.

ووضعت المؤسسة الوطنية للنفط ثلاثة سيناريوهات للإيرادات خلال العام الجاري: الأول يشير إلى قفزة في العائدات لتصل إلى نحو 39 مليار دولار مع معدل إنتاج يومي يتراوح بين 1,250 مليون برميل يومياً إلى 1,3 مليون برميل يومياً، في حالة توفير الأموال المطلوبة للصيانة وتطوير الحقول النفطية، بسعر 130 دولاراً للبرميل. والسيناريو الثاني، الذي جاء في تقرير للمؤسسة اطلعت عليه «العربي الجديد»، توقع إيرادات نفطية بقيمة 35 مليار دولار في حالة استمرار الإنتاج من دون توفير الأموال المطلوبة ومع احتساب سعر البرميل في حدود 100 دولار للبرميل، بمعدل إنتاج يومي يتراوح بين مليون و1,150 مليون برميل يومياً. أما السيناريو الثالث، فيتوقع أن تتراوح الإيرادات بين 25 مليار دولار و30 ملياراً في حالة وجود إغلاقات للموانئ والحقول النفطية في ظل إنتاج أقل من مليون برميل يومياً.

وكان محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير قد قال، أخيراً، إن ليبيا تحتاج إلى إنتاج 1,7 مليون برميل يومياً لتحقيق الاستدامة المالية للدولة. ووفق تقديرات صندوق النقد الدولي، فإن ليبيا تحتاج لأن يبلغ سعر برميل النفط 70,3 دولاراً لتحقيق التوازن المالي هذا العام.

وأدى الصراع الذي احتدم أكثر من عقد بين الحكومات المتنافسة في ليبيا إلى وجود مؤسسات موازية تتنافس على السيطرة، ولم تتمكن ليبيا، في السنوات الأخيرة، من تطوير صناعتها النفطية كثيراً بسبب عدم الاستقرار السياسي وعدم رغبة اللاعبين الدوليين في الاستثمار، على الرغم من الإمكانات الكبيرة لليبلاد باعتبارها موطنا لأكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في أفريقيا. وتمتلك ليبيا أكبر احتياطيات مؤكدة من النفط الخام في أفريقيا، حيث تبلغ 48,4 مليار برميل.

وتشير تقارير رقابية إلى أن خسائر الإنتاج والبنى التحتية للنفط والفرص الضائعة على الدولة بسبب الإغلاقات المتكررة للحقول وموانئ التصدير ناهزت 231 مليار دولار خلال السنوات التسع الماضية.

منشآت النفط تعرضت لإغلاقات متكررة (فرانس برس)

شفافية الإنفاق

ترأس رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي اجتماعا في طرابلس، يوم الأربعاء الماضي، حضره رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، ومحافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير، ورئيس لجنة المالية بمجلس النواب، لبحث شفافية الإيرادات والإنفاق، وفق بيان صادر عن إدارة التواصل والإعلام بالمجلس الرئاسي، لافتا إلى بحث الحضور مستوى التقدم في مسار توحيد المصرف المركزي، ومناقشة الأوضاع المالية للدولة.

بروفايل

ظل لسنوات طويلة أحد أبرز صناع السياسات النقدية في بنك الصين الشعبي واتخذ مواقف متشددة حيال سياسة التيسير النقدي العنيفة التي تبنّتها الحكومة لدعم الاقتصاد في أوقات الصدمات، لكنه أضحى متهماً بالفساد، في خبر صادم للأوساط المالية

سون جووفنغ

واشنطن ـ **شريف عثمان**

بينما كان سون جووفنغ، مسؤول السياسة النقدية في بنك الشعب الصيني (المركزي)، جالساً في مكتبه في العاصمة بكين، فاجأته السلطات بمداهمة غير متوقعة وأخبرته بأنه رهن الاعتقال، واصطحبته للتحقيق معه في تهم فساد. يواجه جووفنغ اتهامات بالقيام ببعض الأنشطة المخالفة للقانون، من خلال تسريبه إحصاءات اقتصادية رسمية مهمة لبعض المتعاملين في أسواق السندات من المؤسسات المالية، وأفراد ومستثمرين وشركات، مقابل الحصول على منافع شخصية، كما جرى إلقاء القبض على زوجة جووفنغ، التي تعمل في الشركة الصينية للتسوية والإيداع المركزي، للتحقيق معها، وفقاً لوكالة الأنباء المالية الصينية، يوم الأربعاء الماضي، قبل أن يتم سحب الخبر من موقعها على الإنترنت. عمل جووفنغ لأكثر من ربع قرن في بنك الشعب الصيني، بينما كانت وظيفته واحدة من الأهم والأكثر تأثيراً في البنك المركزي لثاني أكبر اقتصاد في العالم، إذ تشابكت الوظيفة مع تطورات سياسية بالغة الأهمية خلال تلك الفترة، لا سيما مع محاولة الصين خلال السنوات الأخيرة الاندماج في النظام المالي العالمي، وإحداث تأثير خارج حدود الدولة. حصل جووفنغ، الذي لم يكمل عامه الخمسين بعد، على دكتوراه في الاقتصاد من الجامعة الصينية، وكان له العديد من الأبحاث في أوائل الألفية الحالية في جامعتي ستانفورد وبرينستون الأميركيتين العريقتين، ونشرت له مئات الأبحاث والأوراق الأكاديمية، وألف كتابين باللغة الإنكليزية، كان أولهما عن الإصلاحات المالية في الصين، ولاقى رواجاً واسعاً، بينما كان الآخر عن السياسة النقدية في الصين. وكان آخر ظهور عام له قبل شهر تقريباً، حين شارك في المؤتمر الصحافي ربع السنوي الذي يعقده بنك الشعب.

وعمل على تطوير سوق السندات الثانوية، ليجري من خلالها تداول السندات الحكومية، وسعى لإضفاء المرونة على تداول عملة اليوان الخاضع للسيطرة المشددة وفقاً لظروف العرض والطلب، وهو ما منحه شعبية واسعة لدى المستثمرين الأجانب. وقدم جووفنغ أيضاً مجموعة من الأدوات التي يمكن تداولها في عمليات السوق المفتوحة للبنك المركزي لجعل الأسعار أكثر تعبيراً عن متطلبات السوق وتحقيق أهداف السياسة النقدية لبنك الشعب الصيني بشكل أفضل، مع إعادة تقديم فكرة معدلات الفائدة وتأثيرها على الأسواق، بعدما أمضى البنك عقوداً لم يتمكن خلالها من تحريكها إلا بعد التشاور مع السلطات السياسية. وأكد بعض المقربين من جووفنغ تسارع اكتساء شعره باللون الأبيض بعد توليه مسؤولية السياسة النقدية في البنك عام 2018. وخلال الفترة الأخيرة، كافح للحفاظ على ما سماه «ضبط السياسات»، أو الموقف المتشدد ضد التيسير النقدي العنيف الذي تم تبنيه خلال السنوات الأخيرة، بينما كانت القيادة السياسية الصينية تسعى لتبني المزيد من الإجراءات الهادفة لدعم الاقتصاد المتعثر.

وكان جووفنغ يرى أن التيسير الائتماني لن يؤدي إلا إلى تفاقم فقاعات المضاربة في العديد من الأنشطة، وعلى رأسها النشاط العقاري، وهو ما اعتبره دافعاً لهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، بينما يقع الاقتصاد في مصيدة النمو البطيء. ولا تزال العديد من علامات الاستفهام تدور حول الاتهامات الموجهة إلى جووفنغ وحول ما إذا كان اعتقاله يأتي في إطار مواجهات سياسية مكتومة أم أنه مرتبط بالفساد فعلاً. وكانت أكبر هيئة رقابية صينية لمكافحة الفساد والكسب غير المشروع قد شرعت خلال الربع الأخير من العام الماضي في موجة واسعة من التحقيقات الخاصة بعشرات من المؤسسات المالية الصينية، بما في ذلك البنك المركزي، والجهة الرقابية المنظمة لعمل المؤسسات المالية وشركات التأمين والبورصات والبنوك التجارية. وتأتي تلك التحقيقات كجزء من حملة أوسع للتعامل مع المسؤولين الفاسدين في القطاع المالي، فيما اعتبره بعض المراقبين جزءاً من خطة يتبعها رئيس الدولة شي جينبينغ، تمهيداً لتعديل الدستور للسماح ببقائه في الحكم بعد انتهاء السنوات التي يحددها الدستور الحالي للبلاد، وهو ما تسبب في ظهور مواجهات مكتومة بين الحكومة والعديد من رجال الأعمال.

أخبار

ارتفاع عائدات الضرائب في كوريا الجنوبية

أعلنت وزارة المالية في كوريا الجنوبية، أن عائدات الضرائب قفزت بنحو الثلث على أساس سنوي في مارس/آذار الماضي، مدعومة بزيادة ضرائب الشركات وضرائب القيمة المضافة وسط الانتعاش الاقتصادي. وجمّعت الحكومة 41,1 تريليون وون من الضرائب في مارس/آذار، مقارنة بـ 30,7 تريليون وون في العام السابق، بزيادة بلغت قيمتها 10,4 تريليونات وون (8,16 مليارات دولار). وفي الربع الأول، وصلت عائدات الضرائب إلى 111,1 تريليون وون، بزيادة 22,6 تريليون وون عن العام السابق، وفق ما نقلت وكالة يونهاب، أمس الخميس، عن وزرة المالية.

تسويق الكفاءات الأردنية

قال المدير الإداري لشؤون العلاقات الدولية في وكالة التشغيل الاتحادية الألمانية ماركوس بيرشر، إن الوكالة تعمل على توسيع التعاون مع الشركاء الأردنيين من أجل تسويق الكفاءات الأردنية في عدد من المجالات. وأشار بيرشر خلال لقائه عدداً من أعضاء مجلس إدارة غرفة صناعة عمان، وفق وكالة الأنباء الأردنية، أمس، إلى وجود طلب كبير في سوق العمل الألماني على الشباب المؤهلين من مختلف التخصصات، مضيفاً أن بلاده أطلقت برنامج (تريل ون) في الأردن بالتعاون مع منظمة (جي آي زد) بهدف توليد فرص لتشغيل الشباب المؤهلين في مجال التمريض بألمانيا. وأوضح أن البرنامج يستقطب الكفاءات من عدد من الدول، بينها الأردن، اختيرت بعد دراسة المنهج التعليمي في المملكة، مؤكداً أن أهم الشروط للراغبين في العمل، اجتياز امتحان اللغة الألمانية المعتمد، ومعادلة الشهادات والاعتراف بها من قبل الجهات المختصة هناك.

اتفاق إندونيسي لمواجهة الغلاء

قررت الحكومة الإندونيسية زيادة الإنفاق العام، لتمويل مخصصات الدعم، الذي يستهدف استقرار أسعار الطاقة في السوق المحلية والحد من الضغوط التضخمية التي تهدد تعافي الاقتصاد. وذكرت وكالة بلومبيرغ الأميركية، أن الحكومة الإندونيسية قررت زيادة الإنفاق العام بمقدار 392 تريليون روبية (27 مليار دولار) ليصل إلى 3106 تريليونات روبية خلال العام الحالي. وتمثل هذه الأرقام زيادة في

مخصصات الدعم بنحو 56% إلى 208,9 تريليونات روبية لامتصاص الزيادة في أسعار الطاقة، بحسب سري مولياني أندرواتي، وزيرة المالية الإندونيسية. ورغم أن الزيادة الكبيرة في الإيرادات نتيجة ارتفاع أسعار العديد من السلع التي تصدّرها إندونيسيا ستعوض جزءاً من زيادة الإنفاق العام، فإن عجز الميزانية سيرتفع خلال العام الحالي إلى 4,5% من إجمالي الناتج المحلي، بحسب وزيرة المالية.

صفقة عقارية في قطر

وقّعت مجموعة بروة العقارية (شركة مساهمة عامة قطرية) ممثلة بشركة «براحة الجنوب العقارية» التابعة لها، عقد إيجار مع اللجنة العليا للمشاريع والإرث المسؤولة عن مشاريع استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، بنحو 141,5 مليون ريال (38,7 مليون دولار). وقالت الشركة في بيان، أمس، إن العقد يتعلق بتأجير جميع الوحدات السكنية في مشروع براحة الجنوب في مدينة الوكرة لمدة 6 أشهر، يبدأ من 1 أغسطس/ آب المقبل. ويحتوي المشروع على 1404 بيوت سكنية مؤثثة بالكامل.

نفط

الجزائر: تشغيل المهاجرين يزداد

يتسع حضور العمالة الأجنبية في الجزائر، إذ لم تعد تنحصر في جنسيات وأنشطة بعينها وإنما يزداد وجودها في الكثير من المجالات ما يؤرق الجزائريين الباحثين عن عمل

الجزائر ـ **حمزة كحال**

تزداد نسب تشغيل الأجانب المهاجرين في الجزائر؛ فبعدما كان الأمر يقتصر على الصينيين في مجال البناء، اتسعت دائرة العمالة الأجنبية لتشمل اللاجئين من الدول الأفريقية والسوريين وحتى الأتراك الذين باتوا يعرضون خدماتهم في مختلف المجالات خاصة في صناعة المنسوجات والأطعمة وتشطيب العقارات. ويثير ذلك قلقاً في هذا البلد ذلك لأنه قد يساهم في اتساع دائرة البطالة في أوساط الجزائريين. وقد تحولت الجزائر من دولة عبور إلى الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، إلى دولة إقامة للمهاجرين الهاربين من الحروب والفقر خاصة في بلدان الساحل الأفريقي.

من النيجر ومالي وحتى نيجيريا، يصل الآلاف المهاجرين إلى الجزائر، إذ تشير تقارير محلية إلى أن عددهم يفوق 50 ألف مهاجر، محطتهم الأولى في محافظة تمنراست الحدودية مع مالي والنيجر (2000 كلم جنوب العاصمة الجزائر).

حالة مامادو هي عنوان يلخص حياة الآلاف المهاجرين واللاجئين الأفارقة، الذين ينتظرون فرص عمل بأجور زهيدة. قصة مماثلة يرويها محمود النجيب وهو لاجئ سوري حلّ بالجزائر عام 2015، مشيرا إلى أنه منذ ذلك اليوم يشتغل في أحد المطاعم في تحضير «الشاورما» و«الكباب» والأطباق الشامية الأخرى.

يقول النجيب إنه يضطر إلى العمل يومياً لأكثر من 12 ساعة، دون انقطاع، بأجر يقل عن 300 دولار شهريا، مشيرا إلى أنه مجبر على العمل دون شروط وإلا فلن يجد ما يعيل به عائلته التي يصحبته. وتحولت العمالة الأجنبية إلى ملاذ أصحاب المشاريع الذين يبررون تشغيلهم بعزوف الكثير من المواطنين عن العمل في العديد من المهن وبطلبهن أجورا مرتفعة، بينما تشير البيانات الرسمية إلى ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين.

وقدرت وزارة العمل عدد العمال الأجانب المصرح بهم بـ 145 ألف عامل من 123 جنسية، حيث تأتي العمالة الصينية في المرتبة الأولى بتعداد بنحو 41 ألف عامل، ينشط أغلبهم في أعمال البناء. يقول عمر رجيمي، مقاول بناء إن «العمالة الأجنبية أصبحت ما يبحث عنه أصحاب المشاريع، لأسباب عدة، أولها الوفرة، فالمقاول لا يضيع الكثير من الوقت لإيجاد عاملين لورشته عكس الماضي، حينما كان يضطر إلى البحث عن اليد الجزائرية التي تطلب ضعفي أجرة المهاجر».

لكن هذا الوضع يقلق الحكومة التي تخشى اتساع نطاق البطالة وتأثيرها على الاستقرار الاجتماعي. ويقول مدير التنظيم في الوكالة الجزائرية للتشغيل عبد المنعم لعياشي إن «الجزائر تسعى إلى تصفية وضعية اللاجئين العاملين بطرق غير رسمية».

وكانت نسبة البطالة قد بلغت 12% في نهاية 2019، بينما لم تكشف الحكومة منذ أكثر من عامين عن معدلاتها، فيما تشير جهات غير رسمية إلى أنها تلامس 20% حالياً متأثرة بأزمتي كورونا وتداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا.

وفي مقابل الانتقادات الموجهة لتشغيل الأجانب، يرى الخبير الاقتصادي جمال نور الدين، أن «العمالة الأجنبية قدمت قيمة مضافة في بعض القطاعات كالبناء الذي يعاني نقصاً كبيراً في اليد العاملة، كما هو عليه الحال مثلاً في مشاريع السكن العاملة الصينية لإقامتها، وفي قطاع الخدمات خاصة المطاعم».

عمال صينيون في أحد المشروعات الإنشائية في مدينة وهران (فرانس برس)

موارد

نزوح من جنوب العراق لشح المياه

كربلاء ـ **محمد فحطان**

تزايدت معدلات نزوح المزارعين من مناطق جنوبي العراق إلى المدن خلال الأشهر الخمسة الأخيرة، وفق مسؤولين ومواطنين، بفعل اتساع رقعة الجفاف وانخفاض منسوبي المياه في نهري دجلة والفرات وجفاف مسطحات الأهوار المائية بشكل غير مسبوق منذ إعادتها للحياة عقب الغزو الأميركي للبلاد عام 2003.

ويشير مختصون إلى خروج مئات الآف الهكتارات الزراعية من الخدمة بفعل الجفاف في الموسم الحالي، وسط تحذيرات من تفاقم الأزمة، خاصة في ظل عدم تبني الحكومة إجراءات لدعم المزارعين ومربي الماشية وتعويضهم عن الخسائر التي تكبدوها هذا الموسم.

وتعتبر محافظات واسط وذي قار وميسان والمثنى أبرز مناطق جنوبي العراق تأثراً بتراجع منسوبي المياه في نهري دجلة والفرات وكذلك الأهوار، فيما تواصل الحكومة العراقية اتهام إيران بالتسبب في الأزمة. ويقول المتحدث باسم وزارة الموارد المائية في بغداد، عون ذياب لـ«العربي الجديد»، إنهم رفعوا تقريرا كاملا إلى وزارة الخارجية يتضمن الموقف المائي في البلاد، بهدف التحرك دبلوماسياً لرفع دعاوى قضائية لدى المحاكم الدولية على إيران «لأنها ألحقت ضرراً كبيراً وخالفت القوانين والمواثيق الدولية في تقاسم الضرر المائي». وأضاف ذياب: «هناك تواصل من وزارة الخارجية للتوصل إلى صيغة مناسبة تكون ضاغطة ومؤثرة على الجارة إيران، لمعالجة أسباب الأذى على العراق بسبب قطع الأنهر التي تغذي نهر ديالى العراقي فهو المتضرر الأول، فقد وصل الضرر به إلى 75% لكون هذه النسبة ذاتها هي مقدار مصادر المياه الإيرانية التي جرى قطعها».

وتابع أن «الخزين المائي المتاح محدود مع وجود أسقيات لتأمين الاحتياجات المائية، خاصة مياه الشرب والاستخدامات البشرية التي تأتي في الترتيب الأول ثم سقي البساتين والمساحات المزروعة، وأيضا تأمين الجانب البيئي في الجزء الجنوبي من العراق والذي يتعلق بالأهوار وشط العرب، إذ تأثرت هذه السنة بشكل كبير بسبب نقص المياه وبدات حالات الجفاف واضحة في مناطق كثيرة منها». وفي وقت سابق من هذا العام، قال وزير الموارد المائية العراقي مهدي الحمداني إن «العلاقة مع تركيا تحسنت بشكل كبير بما يخص ملف المياه وقاسمتنا الضرر، لكن ملف المياه مع إيران يختلف تماما لتقاسمنا طهران الضرر بشأن الشح»، متهما إيران بقطع روافد أنهار وتغيير مجرى أخرى إلى داخل إيران.

ويقول البرلمان العراقي بأسم الغرابي، إن «معالجة أزمة المياه الحالية، تنطلق من التحرك نحو إيران وتركيا»، مضيفا لـ«العربي الجديد»، أن «الضرر الذي تعرض له الفلاحون كبير ودفع كثيرا منهم للهجرة من الريف وترك الزراعة والبحث عن عمل آخر».

بدوره، قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الزراعة حميد النايف لـ«العربي الجديد» إن الوزارة اقترحت زراعة مساحة تبلغ 5 ملايين دونم فقط هذا الموسم (الدونم يعادل ألف متر مربع)، لكن وزارة الموارد المائية اعتذرت حتى عن ذلك لعدم توفر المياه الكافية لهذه المساحة، وهذا الأمر أدى إلى تقليص مساحة الأراضي المزروعة إلى 50% وانخفضت المحاصيل بذات النسبة عن السنة الماضية.

وفي ظل عدم وجود حلول ناجحة لإدارة الأزمة، حذر رئيس اتحاد الجمعيات الفلاحية العراقية حسن نصيف في تصريح لـ«العربي الجديد» من تزايد الهجرة من الأرياف باتجاه المدن، مشيرا إلى أن الكثير من الفلاحين هجروا أراضيهم وتركوا الزراعة بسبب أزمة المياه وهذا يؤدي إلى ضرر كبير في الأراضي الزراعية وسينعكس بشكل واضح على قطاع الزراعة.

وفي السياق، أشار علي الرميح مزارع من مدينة الديوانية التي تبعد نحو 180 كيلومترا جنوبي بغداد، إلا أن حياة الريف جنوبي البلاد باتت مهددة، موضحا «أغلب من حولي من المزارعين وعوائلهم هاجروا تجاه المدينة. لا توجد حياة زراعية هنا، ذهبوا ليبحثوا عن عمل وفرص حياة. ماء الشرب غير متوفر في أيام كثيرة ومياه الزراعة لا تغطي سوى نسبة ضئيلة جدا». ولفت الرميح إلى أن الهجرة من الريف ليست بسبب المياه فقط، وإنما لعدم وجود أي دعم للزراعة فالأسمدة أسعارها ارتفعت لأربعة أضعاف، وصرف مستحقات الفلاحين تأخر كثر من سنة، بينما تكلفة الزراعة أصبحت مرتفعة جدا لذلك هجرها الكثيرون.

مال وسياسة

بات العالم يعيش حالاً من الرعب من الحرب الروسية في أوكرانيا وتداعياتها على الاستقرار السياسي والكساد الاقتصادي، ويتخوف من الدخول في دورة ركود تضخمي تضرب الاستثمارات والنشاط الاقتصادي. وتفاقم أسعار الغذاء والطاقة من معدل التضخم في الاقتصادات الكبرى

رعب الركود التضخمي يجتاح العالم

الكساد والغلاء وحرب أوكرانيا أبرز الأسباب

تظاهرة عمالية في إسبانيا اول من امس على خلفية تدهور الاوضاع الاقتصادية (Getty)

لندن ـ **موسى مهدي**

أخطار الركود التضخمي بدأت تظهر بوادرها في أسواق المال العالمية، حيث تراجعت المؤشرات الرئيسية بقوة في تعاملات يوم الأربعاء بالولايات المتحدة وأوروبا وآسيا.

و«الركود التضخمي» مصطلح اقتصادي، يعني ارتفاع معدل التضخم او غلاء السلع في ذات الوقت يكون مصحوبا بتراجع كبير في مبيعات الشركات ودخلها.

وفي أكبر مؤشرات الركود التضخمي التي ظهرت حتى الآن تراجع مؤشر داوجونز في نيويورك في تعاملات الأربعاء بنسبة 3,6% من قيمته السوقية، وهذا أكبر تراجع يومي منذ العام 2020. كما خسر مؤشر ناسداك أكثر من 4%، وتراجعت كذلك مؤشرات أسواق المال في أوروبا وآسيا لتعكس مخاوف المستثمرين من انهيار أسواق الأسهم وتكبد خسائر فادحة مثلما حدث في دورات سابقة. وبدت تصريحات كبار خبراء المال والاقتصاد تتركز حول احتمال دخول العالم لدورة اقتصادية تقترب من الكساد.

وفي لقاء مع صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، توقع رئيس مجلس الاحتياط الفدرالي، «البنك المركزي الأميركي» الأسبق، بن سالوم بيرنانكي، دخول الاقتصاد الأميركي مرحلة الركود التضخمي. وقال بيرنانكي «في أفضل السيناريوهات فإن النمو الاقتصادي في أميركا سيتباطأ وسيظل التضخم مرتفعاً».

وكان رئيس مجلس الاحتياط الفدرالي الأميركي، جيروم باول قد قال يوم الثلاثاء إنه سيمنح أولوية لخفض معدل التضخم على حساب النمو الاقتصادي، ولكن العديد من خبراء المال يرون أن هناك استحالة في تحقيق هذا الهدف بدون كلفة عالية على النمو الاقتصادي بالولايات المتحدة.

في هذا الشان، يقول وزير الخزانة الأميركي الأسبق والمحاضر حالياً بجامعة هارفارد، لاري سمرز «إن هناك فرصاً ضئيلة أن يتمكن مجلس الاحتياط الفيدرالي من خفض معدل التضخم دون أن يؤدي ذلك إلى تراجع كبير في الأنشطة الاقتصادية».

لكن ما هي الأسباب الرئيسية لحدوث الركود التضخمي، أو بالأحرى الكساد الاقتصادي الذي يخيم على العالم؟

يرى محللون أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية يمكن النظر لها، وهي تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا على الأنشطة الاقتصادية في أوروبا وارتفاع أسعار الغذاء والمشتقات البترولية والطاقة، بالإضافة إلى تداعيات جائحة كورونا التي ضربت الاقتصادات الكبرى وخسر العالم بسببها نحو 1,3 تريليون دولار من دخل السياحة ورفع الدين الخارجي للدول النامية إلى 31% من إجمالي ناتجها المحلي، حتى فاجأ الرئيس فلاديمير بوتين بغزو أوكرانيا بحرب بدأت بحسابات محدودة وانتهت بأخطار جيوسياسية أربكت عالم المال وحسابات المستثمرين، وكذلك جاءت بكلف ضخمة على الاقتصادات العالمية وعلى رأسها الاقتصادان الأوروبي والأميركي وعادة ما تبدأ الحروب بحسابات لتحقيق أهداف بسيطة ومحدودة ثم تتوسع وتتشعب ويصعب السيطرة على تقاطعاتها. على صعيد تداعيات الحرب الأوكرانية، أولى الأزمات التي طرحتها الحرب الروسية في أوكرانيا هي أنها ضربت أمن الطاقة والغذاء والمعادن والسلع الرئيسية في العالم. حيث إن كلا من روسيا وأوكرانيا من كبار المنتجين للنفط والغاز والقمح والمعادن.

30 مليار دولار للامن الغذائي

قال البنك الدولي الاربعاء انه سيتيح 30 مليار دولار للمساعدة في منع ازمة غذاء عالمية بسبب الحرب الروسية في اوكرانيا. وذكر البنك ان المبلغ الإجمالي سيشمل 12 مليار دولار في مشروعات جديدة واكثر من 18 مليار دولار من مشروعات غذاء قائمة تمت الموافقة عليها ولكن لم يتم صرفها بعد. وقال رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس في بيان ان «ارتفاع اسعار المواد الغذائية له آثار مدمرة على الفئات الأشد فقرا وضعفا في العالم».

وبالتالي رفعت الحرب من أسعار هذه السلع وسببت أزمات معيشية في أوروبا والعديد من الدول النامية، كما هددت بنهاية العولمة وأمن الموانئ والانسياب الطبيعي للسلع والخدمات بين دول العالم، خاصة في أوروبا. ووصف نائب رئيس البنك الدولي للشؤون المالية، اندرمت جيل تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا، بقوله «هذه أكبر صدمة سلعية يشهدها العالم منذ السبعينيات».

وحتى الآن من غير المعروف متى ستتوقف الحرب، وما هو حجم الدمار الذي ستتركه في أوكرانيا والاقتصادات الأوروبية، ولكن من المؤكد أن الكلفة الاقتصادية للحرب ستكون ضخمة جداً، حيث إن إعادة إعمار أوكرانيا فقط تبلغ تريليون دولار، إضافة إلى الكلف الاقتصادية التي ستتركها على النمو الاقتصادي والثقة الاستثمارية في أوروبا والعالم النامي والشعوب الفقيرة.

كلف أوروبا

على الصعيد الأوروبي يرى اقتصاديون، ان آثار الحرب السلبية على الاقتصادات الأوروبية لا تقل عن الآثار السالبة التي تركتها أزمة ديون اليورو في بداية العقد الماضي وكادت أن تفلس بالعديد من دول منطقة اليورو.

وتشير بيانات مصلحة الإحصاء الأوروبية «يورو ستات» إلى ان معدل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو التي تضم 19 دولة تراجع إلى 0,2% في الربع الأول من العام الجاري، كما أن سعر صرف اليورو تراجع إلى نحو دولار واحد خلال الشهر الجاري، بينما ارتفع معدل التضخم إلى 7,5% . ووصف الاقتصادي بمؤسسة «كابيتال إيكونومكس» أندرو كينينغهام، العام الجاري في أوروبا بأنه «عام الركود التضخمي في منطقة اليورو». وأضاف أن «سعر الطاقة المرتفع سيفاقم من معدل التضخم وسيضغط تبعاً لذلك على دخل العائلات ويضرب الثقة في الأعمال التجارية».

ولا تزال أوروبا غير متأكدة ما إذا كانت ستفرض عقوبات على الطاقة الروسية خلال العام الجاري أم لا، بينما تضغط روسيا عبر تسعير الغاز الطبيعي بالروبل على دول الاتحاد الأوروبي. وتستورد أوروبا نحو 40% من احتياجات الغاز من روسيا وتعتمد معظم مصافيها على خام الأورال الروسي.

وفي ذات الصدد توقع الاقتصادي بشركة «غيفكال» البريطانية للأبحاث الاقتصادية، توم هولند، أن «أوروبا تواجه أزمة اقتصادية شبيهة بأزمة ديون اليورو في عامي 2011- 2012». وكانت تلك الأزمة قد أدت إلى إفلاس اليونان واضطرت أوروبا إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي للتدخل وإنقاذها من الإفلاس». على صعيد العالم النامي والاقتصادات الناشئة، تواجه الاقتصادات

> دول عديدة قد تعجز عن تسديد الديون وتتعرض لأزمات واضطراب سياسي

الناشئة هروباً في رأس المال من أسواقها، كما تواجه كذلك احتمال التخلف عن تسديد الديون التي أصدرتها بالعملات الأجنبية، خاصة الديون التي تصدر بالدولار خارج أوروبا او ما يسمى «يورو بوند».

وحسب وكالة بلومبيرغ فإن دولة سريلانكا باتت أولى ضحايا الكساد الاقتصادي وسط اضطرابات سياسية واحتجاجات شعبية خلال العام الجاري، حيث تخلفت الدولة الآسيوية عن سداد ديونها للمرة الأولى في تاريخها، حيث تفاقم الحكومة لوقف الانهيار الاقتصادي الذي ادى إلى احتجاجات حاشدة وازمة سياسية. وفشلت الحكومة حتى الآن في تسديد أثمان الوقود وتعرض شركة الخطوط الوطنية للبيع على أمل الحصول على دولارات. لكن سريلانكا ربما لن تكون الدولة الوحيدة التي ستعاني من الاضطرابات، فهنالك العديد من البلدان مرشحة للاضطرابات السياسية والفشل الاقتصادي في آسيا وأميركا الجنوبية وحتى في المنطقة العربية، وهي الدول ذات الاستدانة العالية وتحتاج إلى دولارات لخدمة هذه الديون.

في هذا الشان، يرى صندوق النقد الدولي في دراسة، أن مخاطر الارتفاع السريع في معدل الفائدة ستكون له آثار مدمرة على الاقتصادات النامية، وسط الارتفاع الكبير في حجم الديون العالمية التي ارتفعت إلى 226 تريليون دولار في العام 2021.

وتتفادى البنوك الغربية الاستثمار في الأصول الخطرة منذ مدة وعلى رأسها منح ديون جديدة للأسواق الناشئة، وبالتالي من المتوقع أن يفاقم الارتفاع السريع في أسعار الفائدة بالاقتصادات المتقدمة، وعلى رأسها الاقتصاد الأميركي من كلف سداد الديون للعديد من دول العالم التي استدانت بالدولار خلال الأعوام الماضية لتغطية كلف جائحة كورونا.

ويلاحظ ان الدولار واصل الارتفاع بقوة خلال العام الجاري خلافا لتوقعات سابقة. ومنذ بداية العام ارتفع الدولار بنسبة 10% حسب مؤشر «دي اكس واي» العالمي لقياس قيمة العملات الرئيسية، كما ارتفع بنسبة 16% خلال الـ12 شهراً الماضية، وهو أعلى معدل ارتفاع للورقة الخضراء منذ 20 عاماً.

وهو يترجم في ارتفاع فاتورة الواردات في الاقتصادات الفقيرة، خاصة تلك التي تحتاج لاستيراد الطاقة والغذاء.

توقعات بانتعاش الاقتصاد الهندي

قالت وكالة التصنيف الائتماني العالمية «موديز» إنها لا ترى أن الحرب الروسية في أوكرانيا تعرقل الانتعاش الاقتصادي في الهند، مشيرة إلى أن البلاد عادت إلى مسار التعافي الصحيح بعد جائحة «كوفيد-19». وتوقعت الوكالة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للهند بنسبة 8,2% خلال السنة المالية 2022-2023، وهي توقعات أكثر تفاؤلاً مقارنة بالبنك المركزي الهندي الذي خفض توقعات النمو إلى 7,2% من 7,8%. بدوره، قال تقرير الأمم المتحدة الصادر الخميس، والذي نقلته صحيفة إندبا تواي، إن الاقتصاد الهندي سينمو بمعدل 6,4% خلال العام الجاري. وتستفيد الهند حالياً من الحصول على النفط والمشتقات البترولية الرخيصة التي تشتريها من الشركات الروسية بحسومات تصل إلى أكثر من 17 دولاراً للبرميل، كما تحصل أيضاً على أسعار مرتفعة للقمح الذي باعت من اهم مصدريه في العالم بعد عرقلة الحرب الروسية على أوكرانيا والعقوبات الغربية صادرات القمح من أوكرانيا وروسيا. كما توقعت «موديز» المزيد من الانخفاض في القروض المتعثرة بالهند مع قيام البنوك بشطب الديون المتعثرة القديمة، وأن يساهم نمو الدين في خفض نسب القروض المعدومة من خلال توسيع المجموعة الإجمالية للقروض.

(العربي الجديد)

محلات خضار في مدينة كالكوتا بالهند (Getty)

سريلانكا تتعثر في سداد ديونها

أزمة الاقتصاد تنتقل للسياسة في سريلانكا (Getty)

أعلن محافظ البنك المركزي في سريلانكا، نانديلا ويراسينغه، أمس الخميس، أن بلاده لن تتمكّن من البدء بتسديد ديونها قبل ستة أشهر. وقال حسب ما نقلت وكالة فرانس برس: «لن تكون هناك مدفوعات لخدمة الديون قبل أن تتمكن سريلانكا من إعادة هيكلة ديونها الخارجية البالغة قيمتها 51 مليار دولار». وأضاف: «نأمل أن نتمكّن من التوصل إلى اتفاق مع دائنينا في غضون ستة أشهر تقريبا... موقفنا واضح جدًا. لن نتمكّن من الدفع قبل أن يتمكّنوا من إعادة هيكلة» الديون. ويهدف تحسين السيولة بالدولار في المصارف التجارية، جرّم المصرف المركزي الخميس استحواذ السريلانكيين على الدولار لأكثر من أسبوعين. وكانت القوانين الحالية تسمح للسريلانكيين بالاستحواذ على 15 ألف دولار كحدّ أقصى خلال ثلاثة أشهر قبل أن يتوجّب عليهم إيداعها في مصرف أو تحويلها وفق سعر الصرف الرسمي. اعتبارا من أسبوعين، فلن يتمكّنوا إلّا من تملّك عشرة آلاف دولار كحدّ أقصى ولمدّة أقصاها 14 يوما، بحسب ويراسينغه، والذي لفت إلى أن أعمال العنف في الشوارع، مثل تلك التي أسفرت عن مقتل تسعة أشخاص الأسبوع الماضي، بالإضافة إلى عجز الحكومة عن تسمية وزير مالية، قد تؤخّر المفاوضات مع الدائنين ومع صندوق النقد الدولي.

(فرانس برس)

شركات أوروبية تفتح حسابات بالروبل

أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي الكسندر نوفاك، الخميس، أن نحو نصف الشركات الأجنبية التي أبرمت عقود تزود بالغاز مع شركة غازبروم الروسية العملاقة فتحت حسابات بالروبل لتسديد مدفوعاتها، كما أودت وكالة ريا نوفوستي. وبحسب الوزير، فإن هناك 54 شركة مرتبطة بعقود مع «غازبروم إكسبورت». ووفق وكالة فرانس برس التي نقلت الخبر عن الوكالة الروسية، قال نوفاك إنه «بحسب الأرقام لدي، فإن حوالي النصف فتحوا في مصارفنا حسابات خاصة بالعملات الصعبة والروبل لإفساح المجال أمام التحويلات بالعملات الصعبة وتحويلها إلى الروبل ودفع ثمن الغاز الذي يُرسل بالروبل». وأضاف أنه «في الأيام المقبلة، ستكون لدينا اللائحة النهائية لمن دفعوا بالروبل ومن رفضوا الدفع». وردا على

تظاهرة في بروكسل تطالب بوقف استيراد الغاز والنفط الروسيين (Getty)

تجميد نحو 300 مليار دولار من احتياطي العملات الأجنبية التي تملكها روسيا في الخارج، صادق الكرملين على مرسوم يدخل إجراءً جديداً للدفع لقاء الغاز على مرحلتين اعتباراً من إبريل/نيسان، مع دفعة في حساب «غازبروم بنك» أولاً بالبيورو أو الدولار ثم التحويل إلى الروبل في حساب ثان يفتح في نفس المؤسسة المصرفية. وإذا كانت بروكسل اعتبرت عدة مرات أن آلية التحويل إلى الروبل هذه تشكل التفافاً على عقوبات الاتحاد الأوروبي، فإن العديد من الدول الأعضاء في التكتل، الحريصة على الحفاظ على إمداداتها، طلبت توضيحات من المفوضية الأوروبية. وحسب معهد بروغيل للدراسات في بروكسل، فإن شركات الطاقة الأوروبية فتحت حسابات في مصرف «غازبروم بنك» في سويسرا. وأعلنت شركة النفط الإيطالية العملاقة «إيني» قرارها فتح حساب بالبيورو وآخر بالروبل لدى «غازبروم بنك» بسويسرا يوم الثلاثاء. في المقابل، أعلنت شركة «غاسوم»، الشركة المكلفة بواردات الغاز في فنلندا، أمس الخميس، رفضها الدفع لغازبروم بالروبل، وقالت إنها تخشى قطع إمدادات الغاز الروسي. ويعد الاتحاد الأوروبي الزبون الرئيسي لروسيا، ويسعى منذ بدء الهجوم على أوكرانيا إلى وقف الاعتماد على المحروقات الروسية. وتستورد أوروبا نحو 40% من احتياجاتها من الغاز الروسي عبر خمس شبكات لتصدير الغاز تمتد عبر الدول الأوروبية، كما تستورد حصة ضئيلة من الغاز الروسي المسال عبر الناقلات.

(العربي الجديد، فرانس برس)

رؤية

شكوكٌ في قدرة تركيا على كبح جماح التضخم

احمد ذكر الله

شكل الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم في تركيا خلال الشهور الأخيرة تهديداً مستمراً للإدارة التي وضعته كهدف رئيس يجب تخطيه، خاصة أن الزمن الباقي على الانتخابات ليس بالكثير، وأن الأوضاع العالمية الملتهبة غير مواتية للتهدئة. كذلك إن المعارضة القوية في الداخل تتأهب للقفز على هذه الفرصة التاريخية والإجهاز على الحزب الحاكم الذي يتغنى دائماً بإنجازاته الاقتصادية، ولكنه لم ينجح حتى الآن في لجم التضخم.

ورغم أن مشكلة التضخم ليست جديدة على الأتراك، إلا أن الموجة الحالية استرجعت الذكريات الأليمة حول معدلات التضخم المنفلتة قبل صعود الحزب الحاكم إلى السلطة في عام 2003، حين انخفضت قيمة العملة من 9 ليرات للدولار الواحد إلى 200 ألف بنهاية عام 1999 ثم 613 ألف بنهاية عام 2000، الأمر الذي سبّب موجة تضخم عاتية لم تُمحَ آثارها من عقلية المستهلك حتى الآن.

ورغم الإجراءات الحكومية المتعاقبة لمحاصرة ارتفاع معدلات التضخم، تشهد تركيا تصاعداً محموماً لتلك المعدلات، ووفقاً لأرقام هيئة الإحصاء التركية ارتفع معدل التضخم خلال مارس/ آذار الماضي بنسبة 5,46%، ليسجل 61,14% على أساس سنوي، متجاوزاً معدل فبراير الماضي البالغ 54,4% الذي اعتبر أعلى مستوى للتضخم خلال العشرين عاماً الماضية.

وأظهرت بيانات حديثة أن معدل التضخم السنوي قفز إلى نحو 70% في إبريل/نيسان الماضي، وبذلك يكون أعلى مستوى للتضخم في عقدين، مدفوعاً بالحرب الروسية الأوكرانية وصعود أسعار السلع الأولية بعد انهيار الليرة أواخر العام الماضي.

ويشكل عام، وبالإضافة إلى حرب أوكرانيا، تعود الأسباب الرئيسية لاستمرار ارتفاع معدلات التضخم إلى الانخفاض الحاد والمتوالي لقيمة الليرة التي فقدت 44% من قيمتها بنهاية العام الماضي، نتيجة للمحاولات المستمرة للسلطة النقدية بخفض معدلات الفائدة المحلية، تحفيزاً للاستثمار والنشاط الاقتصادي، وهي المحاولات التي تكررت عدة مرات سابقة، ولكنها لم تكلل بالنجاح حتى الآن.

كذلك إن زيادة معدل التضخم في تركيا تعود إلى الارتفاع الكبير في أسعار الأسمدة والمواد الغذائية، وبالأخص الحبوب، جراء اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا، بالإضافة إلى الارتفاع الحاد في أسعار المحروقات عالمياً، في أعقاب التعافي العالمي من تداعيات الكوفيد، واستمرار تصاعد الأسعار في أعقاب حرب أوكرانيا. وتسبب ارتفاع أسعار الطاقة في عجز كبير في الميزان التجاري رغم تحقيق أرقام قياسية للصادرات خلال الأشهر الأخيرة، ووفق أرقام هيئة الإحصاء التركية، فقد تجاوزت صادرات شهر مارس الماضي 22,3 مليار دولار، ورغم ذلك ارتفع العجز التجاري بنسبة 76,7% على أساس سنوي إلى 8,24 مليارات دولار، ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع تكاليف واردات الطاقة بنسبة 156%.

وأعلن وزير التجارة التركي محمد موش، أن ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً سبّب زيادة في فاتورة استيراد الطاقة بقيمة 16,3 مليار دولار، وهو ما يعادل زيادة سنوية بـ 188%، في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، وهو الأمر الذي أدى إلى تفاقم عجز الميزان التجاري رغم النجاح الكبير في زيادة الصادرات، وهو الأمر الذي أدى أيضاً إلى المزيد من ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم.

وفي إطار سعيها الحثيث لخفض معدلات التضخم، اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات الهامة، وفي مقدمتها إقرار تخفيضات ضريبية على السلع الأساسية، بالإضافة إلى دعم بعض تكلفة فواتير الكهرباء لتخفيف العبء، عن ميزانيات الأسر.

وأعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أخيراً تخفيض ضريبة القيمة المضافة على منتجات الاحتياجات الأساسية من 18% إلى 8%، وخفض ضريبة القيمة المضافة من 8% إلى 1% على المواد الغذائية الأساسية، مشيراً إلى أنّ من بين المواد المشمولة بهذا الإجراء الفاكهة والخضر والفواكه المجفّفة ومشتقات الحليب والزيوت الغذائية.

والواقع أن كل تلك الإجراءات لم تنجح في تخفيض معدل التضخم الذي من الواضح أن له أسباباً محلية أعمق من تلك الأسباب المتداولة حكومياً، وخير دليل على ذلك اتساع الفجوة المتزايدة بين تضخم أسعار الغذاء العالمي وتضخم أسعار الغذاء في تركيا طبقاً للمؤشر الذي تصدره منظمة الأغذية والزراعة العالمية «الفاو» والذي يقيس التغيّر الشهري في الأسعار الدولية لسلّة من السلع الغذائية الأساسية.

ويشير الكثير من الاقتصاديين بأصابع الاتهام إلى السياسات النقدية المتساهلة للبنوك المركزية وبأنها تغذي التضخم وتخفض قيمة العملة المحلية، وهو الأمر الذي يلقي بالمزيد من الأعباء على الشركات التركية المثقلة بالديون الخارجية، كذلك إن آلية الوديعة المحمية التي نجحت في توفير استقرار كبير للعملة المحلية ستدعم المؤقتاً، ولكن على المدى المتوسط يمكن أن نرى تأثيراً سلبياً بسعر الصرف من خلال الضغوط التضخمية المتصاعدة باستمرار.

رسمياً أعرب أردوغان عن أمله في بدء انخفاض التضخم بعد مايو/ أيار الجاري، وطمأن الشعب، مؤكداً أن حكومته ستتغلب على مشكلة التضخم. وتابع: «هدفنا يتمثل بخفض التضخم. نأمل أن يبدأ انخفاض التضخم بعد مايو عبر خطوات اتخذناها وسنتخذها، وتكون في اتجاه إيجابي أكثر بنهاية العام». وأضاف: «خفضنا التضخم إلى خانة الآحاد من قبل، وسنخفضه مرة أخرى».

لكن المؤشرات الحالية تثير الكثير من الشكوك في إمكانية تحقق هذا الهدف، فقبل أسابيع خفضت وكالة فيتش للتصنيف دين تركيا من «بي بي-» إلى «بي+»، مع آفاق سلبية، مشيرة إلى معدلات التضخم المرتفعة، وارتفع مؤشر أسعار المنتجين إلى 121,82% في مارس الماضي، وهو المؤشر الذي يعكس معدل التضخم الذي يعاني منه رجال الصناعة عند شرائهم للسلع والخدمات، ومن المنطقي أنه عندما يدفع رجال الصناعة المزيد من الأموال للحصول على السلع والخدمات، فإن ذلك يدفع إلى انتقال التكاليف المرتفعة إلى المستهلك. وببساطة، إن ارتفاع مؤشر أسعار المنتجين يعني المزيد من ارتفاع معدل التضخم.